

وذلك بمجرد ظهور هذه البضائع ، ويجب ابلاغ ذلك الى السلطات ، وأن يذكر في التقرير المرفوع نوع وقيمة المواد ورقم رخصة التصدير .

ومن الجدير بالذكر أن قرار الحظر يلغي من تاريخ صدوره جميع رخص التصدير الممنوحة للسلاح المتوجه للجهاز حتى ولو كان هذا السلاح جاهزا للشحن في المرافئ أو في المطارات أو في مخارج الحدود البرية .

ومن جهة ثانية فإن قرار الحظر هو عمل من أعمال السيادة تستطيع الدولة أن تقرره بصورة منفردة وعلى مسؤوليتها الدولية على هدى قواعد القانون والعرف الدوليين ، كما أن عليها واجب تنفيذ الحظر الجماعي الصادر عن منظمة اقليمية أو منظمة عالمية تنخرط في عضويتها سواء اشتركت في التصويت على قرار الحظر أو كانت مخالفة له ، لأن قرارات المنظمات الدولية نادرا ما تنص على الإجماع ، كما أن قرارات المنظمة العالمية (الجمعية العامة) واجبة التنفيذ سواء أخذت بالإجماع أو بالأكثرية .

وأما على **صعيد التعاون بين دول الحظر** لتنفيذ القرار الجماعي ، فإنه يمكن اللجوء الى وسائل مختلفة لتحقيق هذا التعاون :

أ - فإذا كان القرار المتخذ بالحظر صادرا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو كان صادرا عن إحدى المنظمات الإقليمية فإنه سوف يكون من الملائم تشكيل لجان خاصة تتولى **الإشراف على تطبيق قرار الحظر** ويكون لها حق الاتصال المباشر مع حكومات الدول الأعضاء للتعاون معها على إزالة الصعوبات التي تعترض تنفيذ القرار ، وعلى أن ترفع اقتراحاتها وتوصياتها مرفقة بتقاريرها عن مراحل تنفيذ الحظر بشكل دوري ومتتابع الى الجهة أو الهيئة التي أصدرت القرار .

ب - أما إذا كان الحظر مطبقا عن طريق قرارات فردية صادرة عن الدول بصورة مستقلة عن الأمم المتحدة ، فنرى أن واجبا أساسيا يقع على عاتق **جامعة الدول العربية** ، كمنظمة اقليمية ، وعلى عاتق **الدول العربية** منفردة ، لتتولى عن طريق الاتصال المستمر بحكومات الدول التي قررت الحظر ، وبالمنظمات الإقليمية والكتل الدولية التي تنتمي اليها ، وبحكومات الدول الأخرى أيضا التي لم تصدر قرارا بالحظر لسبب أو لآخر ، مهام انجاح الحظر المفروض والتعاون بين مختلف الجهات لتحقيق الغايات المشروعة التي طبق من أجلها الحظر وهي ارجاع اسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بصورة مخالفة للقانون الدولي واعادة الحقوق المقتضية للشعب الفلسطيني .

ومن جهة أخرى فإن **منظمة التحرير الفلسطينية** نفسها ، بما لها من اتصالات مع الحكومات والشعوب تمتلك وسائل كثيرة لانجاح قرارات تنفيذ الحظر ، باعتبارها صاحبة العلاقة المباشرة وممثلة الشعب الفلسطيني الذي يتحمل بالدرجة الاولى الاضطهاد والعدوان والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق والواجبات الدولية .

إن حملة من **الدعمية المنظمة** عن طريق الدول الصديقة والدول الاشتراكية وبعض الدول الاوربية المؤيدة للعرب يجب أن تقترن بهذه الجهود كلها ، وينبغي أن يكون **شعار العمل** لتنفيذ الحظر هو « ارجاع اسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة » لتظل مشروعية تنفيذ الحظر لاصقة بكل الاجراءات المتعلقة به من وجهة القانون الدولي ، والا يكون هنالك تفريق بين الدول المنتجة للسلاح والدول غير المنتجة له ، لأن القصد هو حفظ السلام العالمي وتطبيق قواعد العدالة والحق ، وهذا يتطلب تعاوننا كاملا بين مختلف الدول ، لأن للحظر الارغامى مغزاه الادبي بالاضافة الى مفاعيله المادية ، كما